Issue 6025 Monday 30/4/2018
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6025 الاثنين 14 من شعبان 1439 هـ 30 من نيسان (ابريل) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

حين تفعل الثقافة فعلها

عبد الحسين شعبان
بيروت

لم تكن مدينة أصيلة ، ذات الطراز الأندلسي قبل أربعة عقود من الزمان وبالتحديد في العام 1978سوى إحدى "مدن" المغرب الساحلية المحدودة السكان والمساحة التي تستلقي بطريقة أقرب إلى العزلة على شواطئ المحيط الأطلسي، لكنها بفعل عمل مثابر وإصرار أكيد وإرادة واعية وعقل مستنير أخذت تزهر مثل شجرة اللوز حين يلامسها هواء منعش ، لدرجة أن أصيلة تنتظر موسمها الثقافي بفرح غامر مثلما تنتظر الأرض العطشى المطر في موسم الصيف، فتزهو به المدينة الممتزجة بألوان البحر والشمس الذهبية حيث تكون مستعدة لاستقبال زوارها من مغرب الوطن العربي الكبير ومشرقه ومن ضفتي المتوسط والمحيط الأطلسي وعلى امتداد أوروبا والعالم كلّه، وكأنها تدعو الجميع إلى وليمة شهيّة للفكر والفن والأدب والثقافة بكل أجناسها.

برنامج التنمية

وبالتدرّج والتراكم اندغم الموسم الثقافي للمدينة المفتوحة ليتفاعل مع برنامج التنمية لها ولعموم البلاد، حيث تم تأسيس بنية تحتية وإنشاء مرافق عمرانية تكون قادرة على استيعاب هذا التطوّر، لترتدي المدينة حلّتها الموسمية بما فيها من رمزية ثقافية ومدنية وكأنها معرض مفتوح في الهواء الطلق يزورها عشرات الآلاف من المثقفين والسيّاح كل عام.

هكذا تحوّلت "المدينة" التي عُرفت قديماً باسم " أزيلا" أو أرزيلا" أو "أصيلا" لتستقر على اسم " أصيلة" إلى صرح حضاري جاذب وواعد. وكانت قد تأسست قبل ما يزيد عن ألفي عام من الزمان وشهدت ألواناً مختلفة من الهجرات والسلالات والأديان، حيث استعادت مجدها التاريخي والاستراتيجي والتجاري مجددة ذلك بموسمها الثقافي، بفضل أحد أبرز رموز الثقافة والدبلوماسية والإدارة الذي كان لإصراره الدور الأكبر في أن تنتقل أصيلة من "قرية" معزولة وربما منسيّة إلى حاضرة مدنية يُشار إليها بالبنان.

حين عاد محمد بن عيسى إلى المغرب بعد انتهاء عمله في الولايات المتحدة قرّر أن يخدم مدينته ومسقط رأسه، ففكّر بإنعاش العمران بالثقافة والثقافة بالعمران، وهكذا انعقد رباط وثيق بين الاثنين، فكلّما كانت المدينة تتطوّر عمرانياً، كانت مكانتها الثقافية والحضارية تزداد أهمية حتى غدت أحد معالم المغرب المهمة وهي ملتقى سنوي للحوار وتبادل الرأي والاستئناس بوجهات النظر لنشر ثقافة السلام واللّاعنف وبحث وتحليل قضايا التعصّب والتطرّف والغلو والإرهاب، وفي الوقت نفسه التفكير في البدائل: التسامح والإقرار بالتنوّع والتعددية والاعتراف بالآخر وحقه بالاختلاف، وإحياء قيم العدل والجمال والخير، عبر التواصل والتفاعل والاجتماع الإنساني، لاسيّما بالفن والأدب والفكر والثقافة بكل فروعها وأغصانها، وتلك هي رسالة أصيلة "الأصيلة".

لون فيروزي

حين تتوغّل في "المدينة" وأنت قادم من مدينة طنجة التي لا تبعد عن أصيلة أكثر من 40 كيلومتراً يواجهك البحر بزرقته المميّزة وكأن لون الفيروز انطبع عليه أو أنه انطبع على الفيروز ليأخذ لونه، وكما يقول الشاعر الجواهري في غزله ببراغ : " أعلى الحسن ازدهاءً وقعت/ أم عليها الحسن زهواً وقعا؟"

تنسيق جميل

ولعلّ أول ما يلفت انتباهك أن منازل المدينة متّشحة بالبياض وملفّحة بالزرقة هي أيضاً، وذلك في إطار تناسق جميل ، يضاف إليه جداريتها المزيّنة برسوم فنانين تشكيليين من مدارس وأجيال مختلفة، وحين تسير في دروبها الضيقة وفي الأحياء القديمة تشاهد الأسوار العالية المحاطة بها، وفي كل ذلك ثمة أمر يدعوك للتأمل وهو نظافة المدينة والهواء العذب حتى في أيام الصيف الحارة ، علماً بأن مناخها معتدل ومطير باستثناء فصل الصيف حيث يكون جافاً نسبياً. أما البيئة فغدت مصدر اهتمام المسؤولين والناس على حدّ سواء، حيث تتميّز البيوت والأزقة بواجهات جميلة مغروسة بالنباتات والورود، وتحرص بلدية "المدينة " ومهندس فكرة موسم أصيلة الثقافي رئيسها، على أن ترتدي ثوبها الأخضر.

وقد خلّدت المدينة أسماء زوارها ومريديها من كبار المثقفين ومنهم الشاعر العراقي بلند الحيدري والروائي السوداني الطيب صالح وتشكايا أوتامسي الشاعر الكونغولي والشاعر الفلسطيني محمود درويش والمفكر المغربي محمد عابد الجابري والشاعر المغربي وابن أصيلة أحمد عبد السلام البقالي والشاعر والأديب المغربي محمد عزيز لحبابي وغيرهم.

منذ أربعة عقود من الزمان بدأت مكانة أصيلة تزداد أهمية بالترافق مع مهرجانها أو موسمها الثقافي المفتوح، حيث يحجّ إليها سنوياً عشرات من المثقفين الكبار ويحرص مئات من الفنانين والأدباء الشباب على زيارتها. وفي هذا العام يطفئ موسم أصيلة السنوي 40 شمعة من عمره وهو عمر النضج، حيث يعد أحد أكثر وأهم المهرجانات الثقافية المعمّرة إذا أخذنا بالحسبان "مهرجان المربد" (العراق) و"مهرجان الجنادرية" (المملكة العربية السعودية)، و"مهرجان البابطين" (الكويت) وهو مثل كل عام مناسبة حيوية تنبض بالحياة، وخصوصاً في ديناميكيتها الثقافية أدباً وموسيقى وغناءً وفنوناً: رسماً ونحتاً ومسرحاً في أجواء مشبعة بالحرّية وثقافة السلام والتنوّع والتعدّدية.

□ باحث ومفكر عربي

> حين عاد محمد بن عيسى إلى المغرب بعد انتهاء عمله في الولايات المتحدة قرّر أن يخدم مدينته ومسقط رأسه، ففكّر بإنعاش العمران بالثقافة والثقافة بالعمران، وهكذا انعقد رباط وثيق بين الاثنين، فكلّما كانت المدينة تتطوّر عمرانياً، كانت مكانتها الثقافية والحضارية تزداد أهمية حتى غدت أحد معالم المغرب المهمة وهي ملتقى سنوي للحوار وتبادل الرأي والاستئناس بوجهات النظر لنشر ثقافة السلام واللاعنف وبحث وتحليل قضايا التعصّب والتطرّف والغلو والإرهاب،

قانون شركة النفط الوطنية -3-

إبراهيم بحر العلوم
بغداد

علاقة الشركة بمجلس الوزراء

اما علاقة الشركة بمجلس الوزراء كما نصت عليه المادة الثانية/أولا من القانون بأن الشركة ترتبط بمجلس الوزراء، ويعد المرجعية الأساس لها. وبالتالي تجد في اغلب مواد القانون أن قرارات الشركة تخضع الى مصادقة مجلس الوزراء. فالتزامات الشركة وانظمتها وقراراتها وتعيين مجلس ادارتها وماليتها كل ذلك لا يقعد قانونيا إلا بموافقة مجلس الوزراء ومصادقته. ويعيب البعض من الخبراء على صيغة القانون الجديد بأنه مكبل وغير مرن نتيجة سعة ارتباطه بمجلس الوزراء، وان ارتباط الشركة بمجلس الوزراء يجب ان يكون مقننا في مواضع محددة لا بهذه الشمولية والسعة لأن ذلك يمثل كوابح ستزيد من بيروقراطية العمل وتقلل من كفاءة الشركة.

لذلك فان من يظن ان الشركة بقانونها الجديد (غول) يبتلع الوزارة ومجلس الوزراء والدولة فهو بعيد عن الصواب إذ إنها –أي الشركة– محاطة من جهاتها الأربع بوزارة النفط ووزارات الدولة المهمة ومجلس الوزراء في تسيير شؤونها وإدارة الثروة النفطية في شقيها الاستخراجي والتسويقي. فلا نرى أي خشية على إدارة الثروة النفطية من جراء تشريع قانون النفط الوطنية بل العكس من ذلك، نجد رؤية موضوعية متوازنة تمنح الشركة استقلاليتها من جهة وتضعها في الجانب الاخر في حالة تنسيقية مع أجهزة الدولة التنفيذية ذات الشأن.

رأس مال الشركة

قد يشكل البعض على قلة المكنة المالية للشركة، وان الصناعة الاستخراجية تتطلب قدرات استثمارية عالية وهذا لم يوفره القانون الحالي لها وبالتالي قد تشهد مشاريعها التلكؤ، للإجابة عن هذا التساؤل المشروع الذي يطمح لتأسيس شركة قادرة على الإنجاز وتحفيز الجهد الوطني من اجل زيادة الإنتاج وتمتلك القدرة الاستثمارية الكافية لتنفيذ مهامها، نقول ان المشرع نظر الى هذا الأمر بعناية ويتفق بأن ما خصص كرأس مال تشغيلي للشركة متواضع لا يتناسب ومهامها المستقبلية وكانت الصيغ الأخرى من مشاريع القانون الثلاثة تقترح رأس مال يصل إلى عشرة أضعاف رأس المال المذكور، غير أن الأوضاع التي تمر بها الحكومة لا تسمح بزيادة رأس المال في الوقت التي تعاني موازنة الدولة العراقية من عجز لهذا العام ينوى تغطيته من خلال القروض، رغم التعديل الذي اجريناه على قانون الموازنة من ان تغطية العجز يجب أن تتم عن طريق الوفرة النفطية عن الأسعار المخطط لها للنفط الخام، لقد عالج المشرع المكنة المالية للشركة من خلال فتح نوافذ متعددة منها:

1- جاء في المادة الخامسة من القانون/ ثانيا للشركة زيادة رأس مال الشركة حسب الحاجة بعد تقديم دراسة الجدوى الاقتصادية.

2- جاء في المادة الخامسة/ رابعا للشركة الحق في الاقتراض من أي جهة في الداخل والخارج لتمويل استثماراتها.

3- جاء في المادة 11من القانون ستضاف نسبة من الربح للشركة يتم الاتفاق عليها عند حسابات الكلف.

4- جاء في المادة /12أولا تخصص لها نسبة من الأرباح السنوية لتحقيق مصالحها وأهدافها.

هذه المنافذ اذا تم استثمارها بشكل سليم يمكن ان تشكل رافدا لانطلاقة الشركة وديمومة عملها واستقرارها المالي.

الاستثمار في الصناعة التحويلية

اشارت المادة 3 من القانون على الاستثمار في الصناعة التحويلية (أي تصفية النفط الخام ومعالجة الغاز) او ما يسمى في الصناعة العالمية down streamفيسأل البعض هل القانون لقطاع الاستخراج ام التحويل ام لكليهما، واذا كان كذلك فيجب ادخال شركات المصافي وشركات الغاز جزءا من مكونات الشركة؟

صحيح أن معظم الشركات الوطنية في الدول النفطية عادة ما تضم فعاليات الصناعة النفطية كافة، وكان البعض من القيادات النفطية يتبنى هذا الرأي، وصرحت عنه حين استضافتها، بحسبان أن الصناعة النفطية وحدة متكاملة ومن الصعب تجزئتها، لكن المشرع يرى ان تحديد مهمة النفط الوطنية بالقطاع الاستخراجي والتسويقي مهمة تحظى بالأولوية وليست مهمة شاقة وتحتاج الى جهود كبيرة في ظل المعطيات الراهنة، وستكون الشركة مثقلة اذا ما تعددت مهامها، بل ذهب المشرع الى الاتجاه الاخر وهو دعم التوجه الحكومي بتشكيل شركة الغاز الوطنية، وهناك توجه آخر لتأسيس شركة المصافي الوطنية، أي إن هناك توجهاً لإعادة هيكلة وزارة النفط بحيث يصار الى تفرغها لرسم السياسات دون الدخول في القضايا التنفيذية.

اما ما يتعلق بالجملة التي وردت بالجانب التحويلي في الاهداف فهي متعلقة بالفرص الاستثمارية خارج العراق فهناك عروض من مصافٍ عالمية أو آسيوية للمشاركة مقابل تزويدها بالنفط الخام وهذا معمول به في مناطق اخرى. ولم يغلق القانون الباب امام مستجدات مستقبلية لاستحداث أو إلحاق شركات أخرى إذ أشارت المادة السابعة/ رابعا لمجلس الإدارة استحداث أي تشكيل آخر وفقا للقانون، وله الحاق أي تشكيل بالشركة بناء على اقتراح المجلس وبموافقة وزارة النفط ومجلس الوزراء.

النفط الوطنية والطاقة البديلة

اثار بعض الخبراء في مناقشتهم للقانون الجديد الرأي القائل :(كان من الأفضل التوجه نحو تشكيل شركة الطاقة الوطنية، وان المؤسف انه تم تفويت الفرصة للتعامل مع التحديات المستقبلية فقد اكتفى القانون بالصناعة النفطية بعيدا عن قطاعات الطاقة المتجددة وان قطاع الطاقة تطور جديا ولم يبق اعتماده على وقود واحد وشركات النفط اصبحت متعددة المهام وتوسعت لتتحمل مسؤولية انتاج الكهرباء واخذت تستثمر في الطاقات المستدامة فضلا عن الطاقة النووية وتتعامل مع التبعات البيئية للهيدروكاربونات).

إننا مقتنعون بأن التنبؤات المستقبلية لاستخدامات الطاقة المتجددة في العقدين القادمين ستزداد بسبب تداعيات البيئة لمصادر الطاقة الاحفورية وان للعراق رؤيته الوطنية في ذلك وطرحها في مؤتمر المناخ بباريس. ولابد من المضي في هذا الاتجاه، خاصة في تقليص دور النفط في الاقتصاد العالمي. وان الدراسات العالمية الحديثة للطاقة تؤكد توجه كثير من الدول نحو الطاقات المتجددة والبديلة والغاز الطبيعي وقد حددت الكثير من الدول عام 2040.

لقد تناول القانون في موجبات تشريعه أن من مهام الشركة تطوير مختلف قطاعات الطاقة المختلفة في العراق، وأشار في المادة 8 / خامسا في باب مهام مجلس ادارة الشركة الى دوره في اقتراح سياسات الطاقة البديلة وبرامجها إلى وزارة النفط ومجلس الوزراء، وفي المادة نفسها / تاسعا أشار الى وضع ضوابط حماية البيئة من خلال تطوير قطاع مصادر الطاقة البديلة وفي المادة نفسها /عاشرا أكد على وضع خطط لتشجيع القطاع الخاص العراقي في تطوير قطاعات الطاقة المختلفة وفي المادة نفسها /11 المتعلقة بمهام المجلس وضع ضوابط للاستفادة من شركات الطاقة غير العراقية. وفي جانب مجال الطاقة الذرية، فقد انجزت لجنة النفط والطاقة نهاية عام 2016 قانون هيئة الطاقة الذرية العراقية وتم نشر قانونها في الجريدة الرسمية في كانون الثاني 2017وبذلت اللجنة جهداً في تثبيت استقلاليتها، ويتوقع أن يتم تفعيل الهيئة في القريب العاجل. وفي مجال الطاقات المتجددة هناك عمل لاستكمال قانون الاستثمار في الطاقات المتجددة. لذا فالقانون الجديد على الرغم من أن عنوانه يحمل النفط وليس الطاقة ولكنه أشار في العديد من فقراته إلى ضرورة اهتمام النفط الوطنية بمصادر الطاقة المتجددة.

الشركة الوطنية وإقليم كردستان

المشرع نظر الى وحدة الثروات الطبيعية في العراق استثمارا وتسويقا، وان الشركة تمارس دورها في جميع الاراضي العراقية وفي مياهها الإقليمية وفي جرفها القاري كما ورد في المادة ثانيا/2، ولم ينطلق المشرع من الازمة الراهنة بين الإقليم والمركز، إذ ما زالت المباحثات جارية للتوصل الى صيغة من الصيغ الضامنة لعودة الامور الى مجاريها ضمن السياق الدستوري، ويفترض المشرع بأن تنظيم العلاقة بين المركز والإقليم يحددها مقترح قانوني آخر (المجلس الاتحادي لسياسات النفط والغاز)، وان الشركة هي الذراع التنفيذي للسياسة التي ترسمها الدولة، وبالتالي انحصرت الشركات المملوكة الاستخراجية والمساندة والتسويقية تحت مظلة الشركة، وحيث ان إقليم كردستان لم يمتلك شركة استخراجية كما في باقي المحافظات المنتجة، وأبقى القانون الباب مفتوحا لإمكانية إلحاق أو استحداث أي شركة لاحقا كما ورد في المادة سابعا/ثالثا صلاحية استحداث او الحاق أي تشكيل وفقا للقانون، وكما لمجلس الوزراء وباقتراح من وزارة النفط الحاق اي تشكيل للشركة وبناء على اقتراح المجلس. لذلك جاء تمثيل الإقليم في المجلس بناء على هذه المعطيات، وكذلك راعى المشرع في المادة 8/ثالثا/5 لرئيس الشركة دعوة اعضاء لجنة الطاقة في اقليم كردستان لحضور اجتماعات المجلس. وقد اشترك في اللجنة الفرعية المكلفة بتشريع القانون ثلاثة نواب من التحالف الكردستاني، وقد ابدى رئيس كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني النيابية في أثناء جلسة التصويت اعتراضه على القانون بوصفه مخالفا للدستور حسب المادة 112/ب، إذ إن للمحافظات والأقاليم والحكومة الاتحادية رسم السياسات، وطالب النواب بعدم التصويت عليه، واعتراضه جاء مشابها لاعتراضات بعض أعضاء مجلس محافظة البصرة وميسان، حيث اختلط الامر في مهام وصلاحيات الشركة وان رسم السياسات ليست من مهامها، فالشركة ذراع تنفيذي للسياسة النفطية للدولة. إن معظم المشاكل العالقة بين المركز والإقليم تكمن مناقشتها ومعالجتها في مقترح القانون الذي تقدمت به لجنة النفط والطاقة النيابية كما مر سابقا، وان شركة النفط الوطنية ستكون المظلة الأساسية للقطاع الاستخراجي والنافذة لتسويق النفط الخام والغاز.

الخلاصة

لا احد يدعي ان القانون الجديد لا يخلو من ملاحظات، فلدى كل واحد منا ملاحظات واجتهادات ورؤى ليست متطابقة بالضرورة ، وليس ذلك نهاية المطاف بل يمكن الأخذ بالمهم منها لتعديل القانون لاحقا، ان قانون النفط الوطنية لعام 1967خضع لتعديلات عديدة تجاوزت الاربعة او الخمسة، هذه التعديلات جاءت بفعل الممارسة والتطبيق، وهذا شيء واقعي؛ إن المستفيد الأول من تشريع قانون الشركة هو وزارة النفط التي اعلنت عشية التصويت على القانون ترحيبها ودعوتها السادة النواب للمشاركة الفاعلة في الجلسة وبعد التصويت وجّه السيد وزير النفط شكره وامتنانه لمجلس النواب على تمريره القانون، علما ان الوزارة لديها ملاحظات على جملة امور فيه، لكنها واثقة ان تشريع القانون بصيغته الحالية هو خطوة إيجابية بعد محاولات استمرت أكثر من ١٤ عاما، وان الطريق بعد تأسيس الشركة سيكون اكثر سهولة لتعديل بعض البنود فيه، لذلك لا نعتقد بأن تشريع القانون في الخامس من آذار أضاع الطريق ، بل فتح الطريق امام تطوير القطاع وجعله على السكة الصحيحة، واوجد الأمل للتطلعات بإمكانية العراق لإعادة الدور للنفط الوطنية، بعد ان كان المبادر لها قبل غيره في الستينات، انه قادر على اعادة عقارب الساعة الى المربعات الصحيحة للانطلاق مجددا نحو نهضة القطاع النفطي. إن ما نلمسه من تفاعل لدى الخبراء والمهتمين يمثل حرصا أكيدا على استغلال الثروة النفطية، وقطعا ستجد الملاحظات المهمة التي وردت وسترد على القانون الآذان الصاغية لدى القطاع النفطي والمشرعين، وستشكل حافزا للمضي مستقبلا للتعديل، ان تشريع قانون النفط الوطنية إنجاز وطني بامتياز وعلينا تعزيزه وحمايته. واصبح القانون نافذا من تأريخ نشره يوم 16 نيسان وامام الحكومة مهلة حددها القانون بستة أشهر حتى 16تشرين الأول من هذا العام، اذن الكرة اليوم في ملعب الحكومة لاستكمال مستلزمات التأسيس، وامام الحكومة اختيار قيادات كفؤة ونزيهة لإدارة الشركة والاستعانة بكوادر قانونية وببيوت خبرة عالمية لوضع النظام الداخلي والأنظمة والتعليمات المطلوبة لإنجاح المشروع، ان حماية المشروع حاجة ومطلب أساسيان لإبعاده عن نظام المحاصصة الحزبية لضمان استمراره ونموه السليم. خلاصة الامر يمتلك العراق اليوم اطارا قانونيا للقطاع الاستخراجي والتسويقي ويعتمد النجاح على تطبيق القانون.

□عضو لجنة النفط والطاقة النيابية

> صحيح أن معظم الشركات الوطنية في الدول النفطية عادة ما تضم فعاليات الصناعة النفطية كافة، وكان البعض من القيادات النفطية يتبنى هذا الرأي، وصرحت عنه حين استضافتها، بحسبان أن الصناعة النفطية وحدة متكاملة ومن الصعب تجزئتها، لكن المشرع يرى ان تحديد مهمة النفط الوطنية بالقطاع الاستخراجي والتسويقي مهمة تحظى بالأولوية وليست مهمة شاقة وتحتاج الى جهود كبيرة في ظل المعطيات الراهنة، وستكون الشركة مثقلة اذا ما تعددت مهامها، بل ذهب المشرع الى الاتجاه الاخر وهو دعم التوجه الحكومي بتشكيل شركة الغاز الوطنية، وهناك توجه آخر لتأسيس شركة المصافي الوطنية، أي إن هناك توجهاً لإعادة هيكلة وزارة النفط بحيث يصار الى تفرغها لرسم السياسات دون الدخول في القضايا التنفيذية.
> اما ما يتعلق بالجملة التي وردت بالجانب التحويلي في الاهداف فهي متعلقة بالفرص الاستثمارية خارج العراق فهناك عروض من مصافٍ عالمية أو آسيوية للمشاركة مقابل تزويدها بالنفط الخام وهذا معمول به في مناطق اخرى. ولم يغلق القانون الباب امام مستجدات مستقبلية لاستحداث أو إلحاق شركات أخرى إذ أشارت المادة السابعة/ رابعا لمجلس الإدارة استحداث أي تشكيل آخر وفقا للقانون، وله الحاق أي تشكيل بالشركة بناء على اقتراح المجلس وبموافقة وزارة النفط ومجلس الوزراء.